كلية: التربية الاساسية – حديثة

القسم: قسم التاريخ

مدرس المادة: د. حسام ابراهيم

المرحلة: الرابعة

الفصل الدراسي: الثاني

اسم المادة باللغة العربية: تاريخ العراق الاجتماعي

اسم المادة باللغة الانكليزية: Course Title: Social History of Iraq

اسم المحاضرة باللغة العربية: الهجرة ومشاكلها الاجتماعية وطرق معالجتها

اسم المحاضرة باللغة الانكليزية: Immigration, its social problems and ways to address them

المحاضرة الخامسة/ الهجرة ومشاكلها الاجتماعية

كان من نتائج السياسة الاقتصادية التي انتهجتها سلطات الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢ وخاصة في مجال تقوية طبقة الملاكين وشيوخ العشائر والاعتماد عليهم في حكم البلاد وحرمان الاغلبية الساحقة من الفلاحين من الاراضي وتعرضهم للاستغلال ومن ثم مواجهتهم لصعوبات العيش وقلة الدخل ان زادت حركة الهجرة من الريف الى المدينة، ومما زاد الطين بله ان اثار الازمة الاقتصادية التي حدثت بين الاعوام ١٩٢٩-١٩٣٣ وقد اصبحت واضحة على حالة السكان في العراق بسبب ارتباط العراق بالسوق الرأسمالية عامة والبريطانية خاصة، لذللك عانت منتوجات العراق خاصة من الركود وصعوبة التصريف، ومع ان الوزارات العراقية التي تعاقبت على الحكم وخاصة السنوات ١٩٣٢-١٩٣٩ قد حاولت الاخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي في ادارة شؤون البلاد وتنفيذ مشاريع مهمة واصدار قوانين جديدة الا ان كل ذلك لم يحدث تحسناً في الوضع الاقتصادي للمواطن العراقي، وازدياد البطالة وارتفاع الجرائم وتدهور الحالة الاخلاقية وانتشار المقاهي التي تعد من اهم اماكن البطالة وملئ الفراغ، ففيما يتعلق بالهجرة فأنها ادت نزوح القرويين الفقراء الى المدن ومن ضمنها العاصمة وهذا النوع من الهجرة يسمى الهجرة الداخلية التي تحصل داخل حدود البلد الواحد ويسمى المهاجر في منطقة الوصول بمهاجر الى الداخل، وهناك نوع اخر من الهجرة الخارجية وهي التي تكون من دولة الى اخرى ويعد المهاجر فيها وافداً بالنسبة للدولة المستقبلة ونازحاً بالنسبة للدولة الام، والذي يهمنا هنا هو الهجرة الداخلية اي الهجرة من الريف الى المدينة ومن مدينة الى اخرى.

لقد تجمعت عوامل عديدة جعلت هذه الهجرة تشكل ظاهرة اجتماعية ما بين ١٩٢١-١٩٣٩ وكان من نتائج الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي عاشها ابناء الريف في العراق خلال السنوات التي سبقت تشكيل الدولة العراقية والتي كان في مقدمة اسبابها اسلوب التصرف بالأرض والفوضى في توزيع المياه وما نجم عن ذلك من فاقة وحرمان ان اخذ الفلاح يهجر ارضه وقد تزامن ظرف الفلاح القاسي وتدهور اوضاعه على يد الملاك مع عوامل الجذب التي رحبت بهجرة الفلاح اول

الامر، وهي استحداث دوائر حكومية بحاجة الى مستخدمين للعمل في مؤسساتها الجديدة، وفي السنوات العشر الاولى من عمر الدولة كان سكان الارياف وهم سكان المناطق المجاورة للمدن الكبرى يعانون اكثر من غيرهم من مساوئ العلاقات الاجتماعية الانتاجية الجديدة، وكان انتقال اراضيهم الى ملاكي المدن من جهة واحتكاكهم المستمر بالمجتمع المدني من جهة اخرى قد اديا الى نتيجتين رئيسيتين هما: تحلل العلاقات الاجتماعية القبلية، وتحسس الفلاح بواقع الظلم الاجتماعي والتدهور المادي الذي يعيشونه، والحقيقة فأن هاتين النتيجتين مبرراً كافياً للهجرة من الريف الى المدينة وبخاصة وان مؤشرات الجذب المادية والنفسية في المدينة كانت موجودة على الدوام ومنذ ذلك يمكن الحكم بأن اول اشكال الهجرة من الريف الى المدينة في العراق حدثت في المنطقة الوسطى، اي من ارياف المنطقة الوسطى الى مدنها الكبرى كبغداد والحلة بينما تأخر ذلك في المنطقتين الشمالية والجنوبية بسبب ظروف البيئة القبلية وقوة العلاقات الاجتماعية فيها.

ويستنتج احد الباحثين المتخصصين بحدوث نقلتين اجتماعيتين مهمتين في العراق خلال المدة من ١٩٠٥-١٩٣٠ وهي نقلة اجتماعية في المنطقة الوسطى تضمنت هجرة سكان الريف الى المدينة ونقلة اجتماعية في المنطقتين الجنوبية والشمالية تضمنت انتقال السكان البدو وتوطينهم مما ساعد على اتساع حجم الريف العراقي في المنطقتين المذكورتين الجنوبية والشمالية، ولابد من القول بعد ان عرفت عوامل الدفع والهجرة من الريف الى المدينة بأن التشكيلات الجديدة لمؤسستي الجيش والشرطة، فضلاً عن فرص العمل المتوفرة في المدن، كانت من اهم عوامل الجذب في المدن العراقية الكبرى بين ١٩١٩-١٩٣٠ وكان قد تأسست مديريات عديدة منها البريد والبرق، وقد تأسست في نيسان ١٩٢٠ بأدارة بريطانية حتى عام ١٩٢٢ تحولت الى ادارة زراعية، وكان حكمت سليمان اول مدير عراقي وقد توسعت بشكل ملحوظ مديرية الشرطة تأسست عام ١٩١٨ وكان لظهور النفط وصناعته دور كبير في جذب العدد الكبير من الايدي العاملة الى هذا الحقل الجديد من العمل ففي عام ١٩٢٥ استخدمت شركة النفط التركية العراقية فيما بعد ١٨٠ عاملاً من المناطق التابعة لكركوك ليرفع العدد خلال سنه واحدة الى ٢٥٠٠ عاملاً ومن ثم ٣٥٠٠ عاملاً، وكانت الشركات الاخرى قد ضمت اعداد اخرى مثل شركة النفط الانكليزية الفارسية حوالي ٢٠٠٠ عامل في منطقة نفط فأنه قرب خانقين وفي عام ١٩٣٣ اصبح العدد ٦٠٠٠ عامل وما ان تجاوز الاربعينات حتى اصبح ١٤٠٠٠ عامل.

اما مد الانابيب بين كركوك والبحر المتوسط فقد اتسع اكثر من ٥٠٠٠ عامل اغلبيتهم من العراقيين ومما شجع بعض الفلاحين على الهجرة انهم وجدوا ان اكثر من يد عاملة ضمن الاسرة الواحدة فأطفالهم ونسائهم كانت ايدي عاملة مطلوبة بسبب قلة اجورها، الامر الذي اثر سلباً على المهاجرين الذين لم تعد فرص العمل تحتويهم وبقي بعضهم بلا عمل، لقد تزامنت زيادة اعداد المهاجرين من الريف مع تأثيرات الازمة العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣ فضلاً عن ان تسريح العمال من دوائر الدولة ومؤسساتها ادى الى بطالة كبيرة في وسط الطبقة الجديدة الفقيرة ولعل كثرة المقاهي في بغداد وباقي مدن العراق في تلك الفترة احد ابرز نتائج البطالة التي استفحلت في اواخر عمر الانتداب، وتزامنت مع الازمة الرأسمالية العالمية المشار اليها.

لقد كان من النتائج تزايد الهجرة انخفاض الاجور في المدن، وتدني حالة المهاجرين، وقد اشار التقرير الذي قدمته سلطات الانتداب البريطاني الى عصبة الامم سنة ١٩٣٠ الى ذلك حينما اكد بأن "ثمة قلقاً متزايداً من بروز هذه الحالة" وقد حاولت الحكومة التدخل من اجل وضع حد لهذه الظاهرة فأصدرت قانون حقوق وواجبات المزارع رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٣ لكن ذلك لم يجد نفعاً فالهجرة لم تقتصر على الريف والمدينة وانما دفعت البطالة العمال المهاجرين في الداخل الى ترك بلادهم واللجوء الى الاقطار المجاورة والقريبة من اجل فرص عمل، لقد فضل هؤلاء العمال ان يعيشوا في ظروف الغربة الصعبة وكان عددهم يزداد يوماً بعد اخر وخاصة في بعض الدول المجاورة كأيران مثلاً، وكانت اجورهم متدنية وليس لهم رعاية صحية ولم تكن الحكومة العراقية مطلعة على احوالهم او كيفية معاملتهم، وعلى كل حال فقد اثرت هجرة القرويين الفقراء الى المدن على حياة اهل المدن وخلفت اضطراباً بالعرض والطلب وعلى العمل اذ ازداد عرض قوة العمل مقابل قلة المجالات التي تستوعبها فكرة البطالة وازداد عدد المتسولين وكثرة البغاء.

كان سن قانون المهن الخاص بالعراقيين عام ١٩٣٦ الذي منع تشغيل الاجانب في عدد من الوظائف الا اذا تعذر على العراقي القيام بها بسبب الهجرة يرددون "ان الدولة ليست دولتنا" لانها لم تهتم بهم وليس لها اثر في انتشالهم من الحال الذي هم به، والواقع ان تلك الحال لم تكن غائبة عن انظار المعنيين اذا اعترف بعض المسؤولين بخطورة الهجرة التي وصفها صالح جبر بالقول "لاشك ان هؤلاء الفلاحين لم يتركوا اهلهم ولا اماكنهم التي نشأوا فيها الا وهم كارهون ... وان هذه الاسباب تتعلق بالوضع المعاشي السئ الذي يقاسونه" ودعا الى معالجة مشكلة الاراضي واعادة النظر في "العلائق القائمة" في الريف، اما حسن محمد رئيس اللجنة المركزية لأعمار الاراضي الاميرية فقد دعا سنة ١٩٥٦ الى معالجة مشكلة الهجرة وفق الطرق التالية.

طرق معالجة الهجرة

١-تشجيع الملكية الصغيرة والعمل على تنفيذ مشاريع الري الكبرى لاحياء الاراضي في الجنوب والتوسع في توزيع الوحدات الاستثمارية على الفلاحين وتشجيعهم على العودة الى اراضيهم بتشجيع التسليف الزراعي والضمان الزراعي للحد من لجوئهم الى المرابين.

٢- تأسيس الوحدات الاجتماعية في الريف وانشاء المدارس والمستوصفات ومراكز الشرطة ومشاريع الاسالة والكهرباء والتربية الاساسية والصناعات الريفية والخدمات الاخرى.

٣- الحد من نفوذ وسيطرة رؤساء وشيوخ العشائر.

٤- ايقاف تطبيق قانون العشائر والعمل على تطبيق القانون المدني في كافة انحاء العراق.

٥- تشجيع التوظيف في المؤسسات الحكومية في الريف وتوفير وسائل النقل والسكن وتقديم المخصصات لهم.

٦- شمول مشروع الاسكان الذي يتبناه مجلس الاعمار في الريف العراقي ببناء بيوت بسيطة الا ان الحكومة بقيت عاجزة عن حل المشكلة حتى نهاية العهد الملكي وذلك لانها لم تعالج اساس المشكلة الاقتصادي والاجتماعي وبقيت اجراءاتها شكلية.